Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

C-III/139/DR

11 تموز/يوليو 2018

اللجنة الدائمة للديمقراطية
وحقوق الإنسان

تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول الهجرة وحوكمتها بالنظر إلى اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة

مشروع قرار قدمه المقررون المشاركون

السيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، السيد ك. سوسا (السلفادور) والسيد أحمد تويزي (المغرب)

(1) إذ يذكر أن الهجرة لطالما كانت سمة من سمات الحضارة الإنسانية، وأنها إذا تمت حوكمتها بشكل صحيح تسهم في زيادة الرفاهية البشرية والثروة الجماعية، توسع المعرفة وتقوي روابط التضامن الإنساني،

(2) إذ يؤكد على أن الأشخاص المتنقلين، بغض النظر عن وضعهم القانوني ، ككل البشر، يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة ،

(3) إذ يدرك الاضطراب المحتمل في بلدان المقصد الناتج عن تنقل عدد كبير من الأشخاص بشكل غير متوقع، والتأثير المحتمل على دول المنشأ جراء هجرة العمال الماهرين على نطاق واسع،

(4) إذ يشير إلى أن النهج الدولي لحوكمة الهجرة لا يزال يعالج إلى حد كبيرحالات خاصة حيث لا بديل للمهاجرين في أوضاعهم وحقوقهم المحددة بوضوح للاجئين في القانون الدولي،

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

(5) وإذ يرحب بإعلان نيويورك لشهر أيلول /سبتمبر 2016 الخاص باللاجئين والمهاجرين والجهود اللاحقة لتحسين التعاون الدولي في مجال حوكمة الهجرة، من خلال إعداد ميثاق عالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة،

(6) إذ يذكر بالتزام المجتمع البرلماني الدولي بتعزيز التعاون بشأن حوكمة الهجرة، مع التركيز الكبير على حقوق الإنسان للمهاجرين، على النحو المبين في الإعلانات والقرارات المتعلقة بالهجرة التي اعتمدتها الجمعيات العامة الـ130 و 133 و 138 للاتحاد البرلماني الدولي ووثائق الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى

(7) إذ يؤكد على أن الهجرة ينبغي أن تكون خياراً وليس ضرورة، وأن الدول تتحمل مسؤولية مشتركة لمعالجة جميع الأسباب الجذرية للهجرة كالعنف والصراع، وعدم وجود الفرص الاقتصادية، وخاصة للشباب، عدم المساواة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ،

(8) إذ يؤكد على أهمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مكافحة الفقر وعدم المساواة وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الجيدة، من دون إغفال أحد،

(9) إذ يؤكد على الحاجة إلى تطوير المعايير المشتركة ودعمها وتحسينها لحماية المهاجرين وحوكمة الهجرة، ولضمان نهج مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومراعاة الأطفال في جميع مراحل الهجرة ،

(10) إذ يشدد على الأهمية القصوى لضمان أن تكون قرارات الدول بشأن حوكمة الهجرة مسترشدة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، والإجراءات القانونية الواجبة ، وكرامة الإنسان ومبادئ النسبية والضرورة،

1. يرحب بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة ويحث الدول على الاستفادة الكاملة من هذا الصك الجديد لتحسين التعاون الدولي وحوكمة الهجرة

2. يدعو الدول إلى التصديق على الصكوك الدولية الأساسية التسعة لحقوق الإنسان [1] وتنفيذها واتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية[2]، فضلاً عن غيرها من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تحمي حقوق المهاجرين والنساء والأطفال والأشخاص المستضعفين.

3. يدعو أيضاً البرلمانات لضمان أن قرارات الدول السيادية حول سياسات الهجرة والتشريعات المتعلقة بها، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والإقليمية، تتطابق مع التزامات بلدها الدولية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون ؛

4. يحث البرلمانيين على قيادة الجهود الرامية إلى توثيق تجاربهم القائمة على الأدلة حول الهجرة التي تتجنب الصور النمطية، ولكن بدلاً من ذلك ، تعزز التكامل والتماسك الاجتماعي ، واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة رهاب الأجانب والعنصرية والتعصب وغيرها من أشكال التمييز؛

5. يشجع نهج "الحكومة بأكملها" و "المجتمع بأسره" على الهجرة على أساس الشراكات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، ويدعو إلى التشاور المنتظم مع المهاجرين وجماعات الشتات في عملية صنع السياسة ؛

6. يحث الحكومات على توسيع المسارات القانونية للهجرة من خلال تدابير مثل تسهيل التأشيرات، المنح الدراسية، الهجرة الدائرية، برامج التدريب و المهارات وجمع شمل الأسرة ، ويحث أيضاً الحكومات على تسهيل الهجرة لأسباب إنسانية مثل النزاع المسلح والعنف الجنساني والكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛

7. يدعو الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وإذ يشير إلى أن التكامل هو مهمة ذات اتجاهين، لتسهيل إدماج المهاجرين في المجتمع، ومنها، عن

---

[1] ترد الصكوك الدولية الأساسية التسعة لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية على الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx

[2] لا سيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية 97 و 143 و 181 و 189

طريق دورات اللغة، التدريب المهني، والاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية، والمعلومات حول الفرص الاقتصادية والحماية من التمييز وفقاً للتشريعات الوطنية ، ومسارات المواطنة للمقيمين الدائمين ؛

8. يشير إلى أن الحماية الاجتماعية وحقوق العمل تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون، وأن المهاجرين المنتظمين يجب أن يكون لهم حق الوصول العادل إلى تغطية الضمان الاجتماعي وإمكانية الاستفادة من المساهمات والاستحقاقات ؛

9. يدعو سلطات الدولة على مستوى كفاءتها لضمان حصول الأشخاص كافة، بمن فيهم المهاجرون، على الهوية القانونية والجنسية والوثائق الكافية ، وفرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، بغض النظر عن حالة الترحيل الخاصة بهم؛

10. يصر على الإجراءات القانونية وتحقيق العدالة لجميع المهاجرين ويشجع الحكومات على البحث عن بدائل للعودة غير الطوعية واحتجاز المهاجرين، و العمل بجدية من أجل القضاء على احتجاز الأطفال بسبب الهجرة؛

11. يدعو إلى وضع معيار دولي للتعامل مع المهاجرين في حالات الضعف، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم ، ويصر على مفهوم "مصلحة الطفل الفضلى" في سياسة الهجرة؛

12. يدعو الحكومات إلى دعم مساهمة المغتربين في بلدهم الأصلي من خلال تسهيل التنقل والاستثمار ودراسة اعتماد التشريعات الوطنية للتدابير المتخذة لتعزيز المشاركة السياسية مثل الحق في التصويت وحمل جنسيتين و تمثيل جماعات الشتات في البرلمان؛

13. يدعو الدول إلى اتخاذ إجراءات مجدية ومنسقة لتفكيك المنظمات الإجرامية ووضع حد للإفلات من العقاب للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، وإلى حماية المهاجرين ، ولا سيما النساء والأطفال ، من الاستغلال والاعتداء؛

14. يحث الحكومات على جمع البيانات بشكل منتظم عن الهجرة، مصنفة حسب العمر، الجنس والمعايير الأخرى ذات الصلة، بغية إبلاغ المناقشات ووضع السياسات والتشريعات؛

15. يدعو البرلمانات إلى مطالبة الحكومة بالإبلاغ بشكل دوري عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الهجرة الوطنية ، واستخدام الأدوات البرلمانية مثل أسئلة للوزراء وجلسات الاستماع العامة واستفسارات اللجان لمحاسبة الحكومة على النتائج المحققة؛

16. يحث البرلمانات على المشاركة بشكل فعال في عمليات التكامل الإقليمي الجهود العابرة للحدود الوطنية لتنسيق سياسة الهجرة، ولإضفاء الطابع المحلي على الصكوك الإقليمية ذات الصلة في التشريعات الوطنية؛

17. يدعو البرلمانات جميعا إلى المشاركة في الاجتماع البرلماني بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في مراكش (المغرب)؛

18. يدعو أيضاً البرلمانات إلى القيام بدور فعال في متابعة الميثاق العالمي وتنفيذه، ويدعو البرلمانيين إلى الانضمام إلى الوفود الوطنية في منتدى مراجعة الهجرة الدولي ، الذي سينعقد كل أربع سنوات، بدءاً من عام 2022 ، باعتباره آلية المساءلة العالمية الرئيسية لمراجعة تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة؛

19. يدعو البرلمانات، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ، إلى وضع "خطة عمل برلمانية بشأن الهجرة" بحلول نهاية عام 2019 ، تعمل على تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا القرار ، الميثاق العالمي للهجرة والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ، وتقديم تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي حول التقدم المحرز في 2021.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

139th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 14-18.10.2018

Standing Committee on
Democracy and Human Rights

C-III/139/DR
11 July 2018

Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration

Draft resolution submitted by the co-Rapporteurs
Mr. J. Echániz (Spain), Ms. K. Sosa (El Salvador) and Mr. A. Touizi (Morocco)

(1) *Recalling* that migration has been a feature of human civilization from time immemorial and that, properly governed, migration contributes to greater human well-being and collective wealth, expands knowledge and strengthens the bonds of human solidarity,

(2) *Affirming* that people on the move, irrespective of their legal status, as all human beings, are entitled to the full enjoyment of the human rights set out in the relevant international treaties and covenants,

(3) *Conscious* of the potential disruption in countries of destination that can come from large, unpredictable movement of persons, and the potential impact on countries of origin of the large-scale migration of skilled workers,

(4) *Noting* that the international approach to migration governance is still largely ad hoc, and that no equivalent exists for migrants to the clearly-defined status and rights of refugees in international law,

(5) *Welcoming* the September 2016 New York Declaration for Refugees and Migrants and the subsequent efforts to improve international cooperation on migration governance through the preparation of a Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration,

(6) *Recalling* the commitment of the international parliamentary community to strengthen cooperation on migration governance, with a strong focus on the human rights of migrants, as outlined in the declarations and resolutions on migration adopted by the 130th, 133rd and 138th IPU Assemblies and other IPU documents,

(7) *Underscoring* that migration should be a choice not a necessity, and that States have a shared responsibility to address all the root causes of migration such as violence and conflict, lack of economic opportunity, especially for youth, social inequalities, violations of human rights and climate change,

(8) *Underscoring also* the importance of the 2030 Agenda for Sustainable Development in combating poverty and inequality and enhancing democratic and good governance, while leaving no-one behind,

(9) *Affirming* the need to develop, uphold and constantly improve common standards of migrant protection and migration governance, and to ensure a gender-responsive and child-sensitive approach at all stages of migration,

(10) *Stressing* the utmost importance of ensuring that decisions of States on their respective migration governance is guided by human rights and the rule of law, due process, human dignity and the principles of proportionality and necessity,

1. *Welcomes* the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration and urges States to make full use of this new instrument for improving international cooperation and migration governance;

2. *Calls upon* States to ratify and implement the nine core international human rights instruments[1] and key ILO conventions[2] as well as other relevant international and regional instruments protecting the rights of migrants, women, children and persons in vulnerable situations;

3. *Calls also upon* parliaments to ensure that decisions of sovereign States on migration policies and related legislation, including bilateral and regional agreements, are consistent with their States' international human rights obligations and the rule of law;

4. *Urges* parliamentarians to lead efforts to develop evidence-informed narratives on migration that avoid stereotyping but, instead, enhance integration and social cohesion, and to take vigorous action to combat xenophobia, racism, intolerance and other forms of discrimination;

5. *Encourages* "whole-of-government" and "whole-of-society" approaches to migration based on partnerships with local authorities, civil society and the private sector, and calls for regular consultation with migrants and diaspora groups in the policy-making process;

6. *Urges* governments to expand the legal pathways for migration via measures such as visa facilitation, scholarships, circular migration, training and skills programmes and family reunion, and also urges governments to facilitate migration on humanitarian grounds such as for reasons of armed conflict, gender-based violence, natural disasters and climate change;

7. *Calls on* governments to take measures to promote mutual understanding and respect between migrants and the host society, and, recalling that integration is a two-way task, to facilitate migrants' integration in society, inter alia, by way of language courses, vocational training, recognition of educational and professional credentials, information about economic opportunities, protection against discrimination and, in accordance with national legislation, pathways to citizenship for permanent residents;

8. *Recalls* that social protection and labour rights apply to all persons, including migrants, and that regular migrants should have equitable access to social security coverage and portability of contributions and entitlements;

9. *Calls on* state authorities at their respective levels of competency to ensure all persons, including migrants, have proof of legal identity and nationality and adequate documentation, and effective access to education, health care, and other basic services, regardless of their migration status;

10. *Insists on* due process and access to justice for all migrants and encourages governments to seek alternatives to non-voluntary return and detention of migrants, and to work seriously towards the elimination of detention of children on migratory grounds;

---

1 The nine core international human rights instruments, and their optional protocols, are listed at http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx

2 In particular ILO conventions 97, 143, 181 and 189.

11. *Calls for* the establishment of an international standard of practice for dealing with migrants in vulnerable situations, including unaccompanied children, and insists on the concept of the "best interest of the child" in migration policy;

12. *Invites* governments to support the contribution of diasporas to their country of origin by facilitating mobility and investment and by studying the adoption in national legislation of measures to enhance political participation such as the right to vote, dual citizenship and the representation of diasporas in parliament;

13. *Calls on* States to take meaningful and coordinated action to dismantle criminal organizations and end impunity for human trafficking and migrant smuggling, and to protect migrants, particularly women and children, from exploitation and abuse;

14. *Urges* governments to systematically collect data on migration, disaggregated by age, gender and other relevant criteria, with a view to informing debates, policy-making and legislation;

15. *Calls on* parliaments to require government to report periodically on progress in the implementation of national migration policies, and to use parliamentary tools such as questions to ministers, public hearings and committee enquiries to hold government to account for the results achieved;

16. *Urges* parliaments to participate actively in regional integration processes and transnational efforts to coordinate migration policy, and to domesticate relevant regional instruments in national legislation;

17. *Invites* all parliaments to participate in the parliamentary meeting on the occasion of the Intergovernmental Conference to adopt a Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in December 2018 in Marrakech (Morocco);

18. *Invites also* parliaments to play an active role in follow-up and implementation of the Global Compact and parliamentarians to join national delegations to the International Migration Review Forum, which will meet every four years, beginning in 2022, as the main global accountability mechanism to review the implementation of the Global Compact for Migration;

19. *Calls on* parliaments, with the support of the International Organization for Migration, to develop a "Parliamentary plan of action on migration" by the end of 2019, that operationalizes the commitments in this resolution, the Global Compact for Migration and State obligations under international human rights law, and to report to the IPU on progress in 2021.